والشركة والهبة والمكاتبة والرجعة والصلح عن مال وابراء الدين

كتاب المكاتب

م الكتابة اعتاق المملوك يدًا حالًا او وجبة مالًا فان كاتب قنه ولو صغيرًا يعقل بمال حال او موجل
او منجم ش اى موقت بازمنة معتدة اخذ من التوقيت بطلوع النجم ثم شاع بعد ذلك في المدة نجوان يقول
كاتبتك على ان تودي كل شهر كذا او كل عشرة ايام كذا وعند ذلك فهو لا يجوز حالًا ولا بد فيه من اي شهرين
لانه عاجز عن التسليم في زمان قليل قلنا على ان يستقرض وفي التسليم الاجل قائم مقام المعقود عليه
م او قال جعلت عليك الف اذا ودية نجومًا اولها كذا وآخرها كذا فان ادته فانت حر وان عجزت فعبد وقبل
العبد خ سا وهو هذا العقد بلفظ الكتابة او بلفظ يودي معناها وهو قوله جعلت عليك الى آخره م و
يخرج من يأبى دون ملكه ش فان المكاتب عبد ما بقي عليه درهم م وعتق مجانًا ان اعتق وغرم السيد ان وطئ
مكاتبته او جنى عليها او على ولدها او ماله سا اى العقر وارش الجناية او مثل المال او قيمته م فان كاتب
على قيمنا او عين لغيره يتعين بالتعيين ش هذا في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة رضي الله عنه انها يصح
اذا املكها وسلمها عتق فان عجز يرد الى الرق وفيه احراز عن دراهم الغير او دنانيره فان الكتابة
عليها جائزة لعدم تعينها م او عاية ليرد سيده عبدًا غيرها ش صح لو شرط ان يرد عليها عبدًا معينًا
صح م او المسلم على خمر او خنزير مد ش فقولها والمسلم عطف على الضمير المستتر في قوله فان كاتب فالعطف
جائز لوجود الفصل م وعتق فيها وسعى في قيمتها ان ادى ما سمي ش في ظاهر الرواية اما ثبت العتق
والسعاية في القيمة ان ادى ما سمي وهو الخمر والخنزير وعن ابي حنيفة رضي الله عنه انه انما يعتق

باداء

باداء عينها ان قال ان اديتها فانت حر ولا فرق في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف ان ادى العين عتق وان
ادى القيمة عتق ايضًا وعند زفر لا يعتق الا باداء القيمة لان المسلم فيه عنده اقرب الى الخمر فاقيمت القيمة مقامها
م ولا ينقض ما سمي وزيد عليه ش هذا مسئلة عبد لا تملك لها بمسئلة الخمر والخنزير ومعناها ان القيمة
في الكتابة الفاسدة ان كانت من جنس المسمى فان كانت ناقصة عن المسمى لا ينقص عن المسمى وان كانت زائدة زيدت
عليه ووضع المسئلة في البسوط فيما اذا كانت عبده بالغ على ان يخدمه ابدًا فالكتابة فاسدة فيجب القيمة فان
فان كانت ناقصة عنا لا ينقص وان كانت زائدة زيدت عليه م وصح على حيوان ذكر جنسه فقط ش اى
لم يذكر نوعه وصفته م وبرد بالوسط او قيمته ش اما الجائز لان كل واحد اصل من وجه اما الوسط فظاهر
واما القيمة الوسط فان الوسط يعرف بالقيمة فصارت اصلًا فوقع القيمة قضاء في موقع الاداء م وفي
كافر كاتب عبدًا مسلمًا بخمر مقدرة صح واي اسلم لسيده قيمتها وعتق بقبض الخمر لان عتقه معلق بقبضها
لكن مع ذلك يجب القيمة كما مر

باب تصرف المكاتب

وشرع ع

م صح بيعه وشراؤه وان شرط عدمه
ش فانه ان شرط ان لا يسافر فله السفر لانه شرط مخالف بمقتضى العقد وهو ملكه اليد
ولا تفد الكتابة بهذا الشرط فان الكتابة يشبه البيع ومع ذلك هي اعتاق بالنظر الى العبد فقلنا
كل شرط يفسد البيع يكون في احد البدلين كما اذا شرط خدمة مجهولة يفسدها وكل شرط لا يكون كذلك
لا يفسدها اعمالًا بالشبهين م والنكاح امته وكتابة عبده ش لانها يفيدان المال وعند زفر والشافعي
لا يجوز الكتابة وهو القياس لانها توديان الى العتق وهو ليس من اهله ولنا ان اقدامه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)